

٤ - وتطلب الى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة ، الاعتراف والتقدير بالالتزامات المترتبة عليهم بموجب الوثائق الانسانية ومراعاة القواعد الانسانية الدولية السارية ، ولا سيما اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٦٤ وعام ١٩٠٧ ، وروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ؛

٥ - وتعتمد على تعليم القوات المسلحة هذه القواعد وعلى تزويد المدنيين في كل مكان بالمعلومات عنها بغية تأمين المراعاة التامة لها ؛

٦ - وترجو مرة أخرى من الأمين العام أن يشجع على دراسة وتعليم مبادئ القواعد الانسانية الدولية السارية على المنازعات المسلحة ؛

٧ - وترجو من الأمين العام اعلام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين بما يتصل بالموضوع من تطورات تتعلق بحقوق الانسان في المنازعات المسلحة ، ولا سيما بأعمال ونتائج دورة المؤتمر الدبلوماسي لعام ١٩٧٤ ؛

٨ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والمشرين البند المعنون " احترام حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة " .

الجلسة العامة ٢١٦٧

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١٠٣ ( د - ٢٨ ) . المبادئ الأساسية المتعلقة بالمركز

القانوني للمقاتلين الذين يكافعون

السيطرة الاستعمارية والأجنبية

والنظم المنصرية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الايمان بكرامة الانسان وقدره ،

وان تشير الى القرار ٢٤٤٤ ( د - ٢٣ ) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ ، الذي اعترفت الجمعية العامة فيه ، بين جملة أمور ، بضرورة تطبيق المبادئ الانسانية الأساسية في جميع المنازعات المسلحة ،

وان تشير كذلك الى أهمية احترام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ( ١٥ ) ، وروتوكول جنيف

( ١٥ ) صندوق كارنيجي للسلام الدولي ، " اتفاقيات واعلانات لاهاي لعام ١٨٦٤ و ١٩٠٧ " (

نيويورك ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩١٥ ) .

لعام ١٩٢٥ (١٦) ، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٦ (١٧) وغير ذلك من قواعد القانون الدولي الحديث المعترف بها عالميا لحماية حقوق الانسان أثناء النزاعات المسلحة ،

وان تؤكد من جديد ان استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره ، كما أشار الى ذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، يعد جريمة وأن للشعوب المستعمرة حقا أصيلا في الكفاح بكل الوسائل اللازمة التي في متناولها ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية ممارسة منها لحقها في تقرير المصير المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة وفي اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (١٨) ،

وان تشدد على قيام جميع البلدان والشعوب بادانة سياسة الفصل العنصري والاضطهاد العرقي وعلى الاعتراف بأن اتباع مثل تلك السياسة يعد جريمة دولية ،

وان تؤكد من جديد الاعلانات الواردة في قراري الجمعية العامة ٢٥٤٨ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، و ٢٧٠٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ بأن الأخذ بأسلوب استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر القومي في الأقاليم المستعمرة يشكل عملا جرميا ،

وان تشير النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة الى الدول الاستعمارية والى الدول التي تحتل أقاليم أجنبية وكذلك الى النظم العنصرية، والارادة ، بصورة خاصة ، في القرار ٢٣٨٣ (د - ٢٣) المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ ، والقرار ٢٥٠٨ (د - ٢٤) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ والقرار ٢٥٤٧ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، والقرار ٢٦٥٢ (د - ٢٥) المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، والقرار ٢٦٧٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، والقرار ٢٧٠٧ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، والقرارين ٢٧٦٥ (د - ٢٦) و ٢٧٩٦ (د - ٢٦) المؤرخين في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، والقرار ٢٨٧١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، وذلك من أجل ضمان تطبيق أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (١١) ، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين

٠ (١٦) عصبة الأمم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد الرابع والتسعون ، العدد ٢١٣٨ ، ص ٦٥ .

٠ (١٧) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الأعداد ٩٧٠ - ٩٧٣ .

٠ (١٨) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، العرق .

٠ (١٩) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٢ ، ص ١٣٥ .

وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٦ (٢٠) ، على المناضلين في سبيل الحرية  
وتقرير المصير ،

وان تمرب عن قلقها العميق لأنه لم يكفل حتى الآن الالتزام بأحكام الاتفاقيات المذكورة رغم  
النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة ،

وان تلاحظ أن معاملة الذين يؤسرون من المقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية  
والأجنبية والنظم المنصرية لا تزال معاملة لا انسانية ،

وان تذكر قراراتها ٢٦٧٤ (د - ٢٥) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ و ٢٨٥٢  
(د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ ، اللذين أشارت فيهما الى ضرورة وضع  
وثائق وقواعد دولية اضافية ترمي ، بين جملة أمور ، الى تعزيز حماية الأشخاص المناضلين الأحرار  
ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية وند النظم الاستعمارية ،

تعلن رسمياً المبادئ الأساسية التالية المتعلقة بالمركز القانوني للمقاتلين الذين يكافحون  
السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم المنصرية وذلك دون المساس بصياغتها في المستقبل في اطار  
انماء القانون الدولي السارى على حماية حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة :

١ - ان كحاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم المنصرية في سبيل  
اقرار حقها في تقرير المصير والاستقلال هو كحاح مشروع يتفق كل الاتفاق مع مبادئ القانون الدولي .

٢ - كل محاولة لقمع الكحاح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم المنصرية تعتبر أمراً  
يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون  
بين الدول وفقاً ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة (٢١) ، وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

٣ - المنازعات المسلحة التي لها دخل بكحاح الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية  
والنظم المنصرية تعتبر منازعات مسلحة دولية بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، كما  
أن المركز القانوني المستهدف سريانه على المقاتلين في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وفي سائر الوثائق  
الدولية يعتبر سارياً على الأشخاص المضطلمين بكحاح مسلح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية  
والنظم المنصرية .

(٢٠) المرجع نفسه ، العدد ١٧٣ ، ص ٢٨٢ .

(٢١) القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

- ٤ - يمنح الذين يؤسرون من المقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والاجنبية والنظام المنصريه مركز أسرى الحرب وتكون معاملتهم متفقة مع أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .
- ٥ - استخدام المرتزقة من قبل النظم الاستعمارية والمنصريه ضد حركات التحرر القومي التي تكافح في سبيل حريتها واستقلالها من نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية يعتبر عملاً جرمياً ويماقب المرتزقة ، بناءً على ذلك ، باعتبارهم مجرمين .
- ٦ - انتهاك المركز القانوني للمقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم المنصريه أثناء المنازعات المسلحة تترتب عليه مسؤولية تامة وفقاً لقواعد القانون الدولي .

الجلسة العامة ٢١٩٧

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١٠٤ (د - ٢٨) مؤتم الأمم المتحدة المعني بالتقادم  
في البيع الدولي للسلع

ان الجمعية العامة ،

- ان تشير الى قرارها ٢١٢٩ (د - ٢٧) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ الذي قررت به عقد مؤتمر مفاوضات دولي في عام ١٩٧٤ بغية دراسة مسألة التقادم في البيع الدولي للسلع وافراغ نتائج عمله في اتفاقية دولية وفي ما قد يستحسن المؤتمر وضمه من صكوك أخرى ،
- وان تشير كذلك الى أنها في قرارها المذكور أحالت الى المؤتمر ، كأساس لهيئته ، مشروع الاتفاقية بشأن التقادم في البيع الدولي للسلع الوارد في الفصل الثاني من تقرير لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة عن أعمال دورتها الخامسة (٢٢) ، مشفوعاً بشرحه وبما قد تقدمه الحكومات والمنظمات الدولية المعنية من تعليقات ومقترحات بشأنه ،
- وان تؤكد من جديد اقتناعها ، الذي أعربت عنه في القرار المذكور ، بأن من شأن تنسيق وتوحيد القواعد القومية المنظمة للتقادم في البيع الدولي للسلع أن يساعد على ازالة العوائق التي تعترض سبيل انماء التجارة العالمية ،

( ٢٢ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والمشرور ، الطبع رقم ١٧

( A/8717 ) ، الفقرتان ٢١ و ٢٢ .